تنفذ محطات بقدرة إنتاج تصل إلى ١٣ ألف ميغاواط

الكهرباء تتوقع تحقيق التوازن في الخدمة بين الإنتاج والطلب مطلع ٢٠١٥

□ بغداد / متابعة المدى

توقعت وزارة الكهرباء تحقيق التوازن بين الإنتاج والطلب على الطاقة الكهربائية مطلع العام ٢٠١٥، مؤكدة استعداد العراق ليكون حلقة وصل لنقل الطاقة من دول الخليج إلى أوروبا.

وقال وزير الكهرباء كريم عفتان الجميلي بحسب "السومرية نيوز"، على هامش مشاركته في مؤتمر ومعرض الشرق الأوسط للكهرباء والماء الذي أقيم في العاصمة القطرية الدوحة إن "الوزارة تنفذ حاليا محطات لإنتاج الكهرباء تقدر بـ١٣ ألف ميغا واط ضمن خطة الوزارة لإضافة ٢٠ ألف ميغا واط من المحطات الكهربائية ذات الوحدات الغازية والبخارية والديزلات".

وتوقع الجميلي أن "تحقق هذه الوحدات للتوازن بين الإنتاج والطلب على الطاقة الكهربائية مطلع العام ٢٠١٥"، مشيرا إلى أن "العراق مستعد ليكون حلقة الوصل لنقل الطاقة الكهربائية من دول الخليج إلى تركيا ومنها الى أوروبا خلال فترة الشتاء الحالي لنقل الطاقة الفائضة، إضافة إلى قدرته على توفير ممر لنقل الطاقة الكهربائية من إيران إلى سوريا ولبنان".

وبين الجميلي أن "العراق وضع قطاع الكهرباء من ضمن أولوياته بعد توفير الدعم المالي والمعنوي له من اجل النهوض به"، لافتا إلى أن "ذلك ألقى على عاتق وزارة الكهرباء لترجمة هذا الدعم إلى واقع ملموس كون التلكؤ في تطوير هذا القطاع سينعكس سلبا على تطوير القطاعات الأخرى".

وأشار الجميلي إلى أن "الوزارة وضعت خطة مركزية لتحقيق الهدف تشمل الإنتاج والنقل والتوزيع إلى جانب الطاقات المتجددة وبناء القدرات البشرية".

وكان مؤتمر الشرق الأوسط للكهرباء والماء الذي أقيم في العاصمة القطرية الدوحة للفترة من (٦ إلى ٨) شباط الحالي، بمشاركة أكثر من ١٦٠ شركة من ٢٣ بلداً، وحضور عدد كبير من وزراء الكهرباء والطاقة في دول الشرق الأوسط، وكبار المسؤولين في شركات الطاقة العربية والعالمية والخبراء والمهندسين ناقش قضايا الكهرباء والماء في الشرق الأوسط تحت سقف واحد، إلى جانب التكنولوجيا والتطورات في هذين المجالين.

وأعلنت وزارة الكهرباء، مطلع شباط الحالي، أن أزمة الكهرباء ستحل بشكل كبير خلال العامين المقبلين، فيما أكدت أن واقع الطاقة سيشهد تحسناً ملموساً الصيف المقبل، كما أكدت إنجاز الربط النهائي لخط (قائم ـ تيم (٤٠٠ كي. في) الذي تم بموجبه ربط منظومة الكهرباء الوطنية العراقية بمنظومة الكهرباء السورية، تمهيداً لاستيراد الطاقة عبر الربط الثماني.

وكشف وكيل وزارة الكهرباء رعد الحارس في تشرين الأول عام ٢٠١١، في حديث لـ"السومرية نيوز"، أن الوزارة وقعت عقودا مع شركات عالمية منها شركات كورية وتركية وعربية لنصب محطات كهربائية بطاقة ٧٥٠٠ ميغا واط من أصل ١١ ألف ميغا واط كان قد سيتم تجهيزها من قبل شركتي جنرال الكتريك الأمريكية وسيمنس الألمانية"، مشيرا إلى أن "الوزارة ستوقع عقودا أخرى إلى ٤٥٠٠ ميغا واط المتبقية خلال تشرين الثاني المقبل.

وتعهد رئيس الوزراء نوري المالكي في شباط الماضي من العام ٢٠١١، بإنهاء أزمة الكهرباء في البلاد خلال مدة لا تزيد عن ١٥ شهراً، في إطار سلسلة التعهدات التي أطلقها استجابة لحركة الاحتجاجات الواسعة التي شهدتها غالبية المدن منتصف شباط ٢٠١١.

وسبق أن أعلن مجلس الوزراء في ١٢ حزيران ٢٠١١، عن الموافقة على إضافة ٩٢٧ مليون دولارا إلى الموازنة التكميلية لوزارة للكهرباء للعام ٢٠١١، لتنفيذ عدد من المشاريع من قبل لجنة شؤون الطاقة التابعة لمجلس الوزراء.

ويعاني العراق نقصاً في الطاقة الكهربائية منذ بداية سنة ١٩٩٠، وازدادت ساعات تقنين التيار الكهربائي بعد ٢٠٠٣ في بغداد والمحافظات، بسبب قدم الكثير من المحطات بالإضافة إلى عمليات التخريب التي تعرضت لها المنشآت خلال السنوات الماضية، حيث ازدادت ساعات انقطاع الكهرباء عن المواطنين إلى نحو عشرين ساعة في اليوم الواحد.

في غضون ذلك أعلنت وزارة الكهرباء أن محافظة البصرة ستحصل على الطاقة الكهربائية من البارجات التركية الراسية في ميناءي خور الزبير وام قصر.

وقال وزير الكهرباء كريم عفتان الجميلي لـ"شفق نيوز"، إن "الوزارة حصلت على دعم كامل من رئيس الوزراء نوري المالكي من اجل أن نتجاوز اشهر الصيف المقبل التي ستكون تحدياً لي وللوزارة وقد قبلت التحدي لان نجاح الوزارة نجاح للحكومة".

واضاف الجميلي أن "مجالس المحافظات سند للوزارة وتعينها على الاعباء الكبيرة التي تقع على عاتقها من اجل ان تحقق النجاح من خلال تقديم خدمة كاملة الى المواطن الكريم".

وأشار وزير الكهرباء إلى أنه "تم الاتفاق مؤخراً على أن تحصل محافظة البصرة على الطاقة الكهربائية من البارجات التركية الراسية في ميناءي خور الزبير وام قصر"، مشدداً على أن "لمحافظة البصرة خصوصية في تجهيز الطاقة وخاصة خلال أشهر الصيف".

وكان وزير الكهرباء كريم عفتان الجميلي قد التقى رئيس مجلس محافظة البصرة صباح البزوني، وتعهد الاخير بأن يكون مجلس المحافظة سنداً لجميع مديريات الوزارة وداعما في تنفيذ مشاريعها.

وأعلنت وزارة الكهرباء، في بداية الشهر الجاري، عن تحسن تجهيز الطاقة الكهربائية خلال الصيف المقبل، مؤكدة على ان ازمة انقطاع التيار الكهربائي سيتمّ حلها خلال عامين.

ويعاني العراق نقصاً في الطاقة الكهربائية منذ بداية سنة ١٩٩٠، وازدادت ساعات تقنين التيار الكهربائي بعد العام ٢٠٠٣، في بغداد والمحافظات، بسبب قدم الكثير من المحطات بالإضافة إلى عمليات التخريب التي تعرضت لها المنشآت خلال السنوات الماضية، حيث ازدادت ساعات انقطاع الكهرباء عن المواطنين إلى نحو عشرين ساعة في اليوم الواحد.

الزراعة تقر (٣٣٨٦) معاملة إقراض بمبالغ تجاوزت (٩٦) مليار دينار

□ بغداد/ قيس عيدان

أقر مجلس إدارة صناديق الإقراض التخصصية في وزارة الزراعة معاملة إقراض عدد من المزارعين بما قيمته اكثر من ٩٦ مليار دينار .

وقال الوكيل الإداري والمالي لوزارة الزراعة غازي راضي العبودي ورئيس لجنة الإقراض : إن المعاملات شملت مختلف الأغراض والنشاطات الزراعية ، وتضمنت صندوق تنمية الثروة الحيوانية بواقع (١٠٠) معاملة بمبالغ مقدارها خمسة مليارات وسبعة وخمسون مليون وخمسون ألف دينار ، وصندوق تنمية صغار الفلاحين ١٣٠٨ معاملة بمبالغ وصلت الى اكثر من ٢٢ مليار دينار ، وصندوق المكننة ومشاريع الري ١٨٣٧ معاملة بمبالغ مقدارها ٦١ مليار دينار ، صندوق تنمية النخيل (١٣٢) معاملة بمبالغ مقدارها اكثر من مليار دينار ، وصندوق تنمية المشاريع الاستثمارية الكبرى (٩) معاملات بمبالغ مقدارها ستة دينار.

ويذكر أن المبالغ التي تم إقراضها للفلاحين والمزارعين وصلت إلى أكثر من (١١٠٠) مليار دينار لمختلف النشاطات والأغراض الزراعية وضمن المبادرة الزراعية للحكومة العراقية والتي تهدف إلى تطوير وإنعاش القطاع الزراعي في العراق، والتي حققت طفرة نوعية وكمية في الإنتاج الزراعي (النباتي ، الحيواني) في البلاد.

التجارة تعتزم تحويل الأسواق المركزية إلى القطاع الخاص

□ بغداد/ متابعة المدى

بدأت وزارة التجارة باجراءات تحويل الاسواق المركزية الى القطاع الخاص، لانها لم تستطع ان تنهض بواقعها الاقتصادي منذ نيسان عام ٢٠٠٣.

وقال مفتش عام وزارة التجارة محمد حسين وزان لوكالة كردستان للأنباء(آكانيوز) إن "الشركة العامة للأسواق المركزية عجزت عن ان تنهض بواقعها الاقتصادي طوال السنوات الماضية، والحل الأمثل لها تحويلها الى القطاع الخاص".

وأضاف أن "عدد موظفي الأسواق المركزية يتجاوز ٦ الاف موظف، وهي-الاسواق- بحاجة إلى تفعيل دور الاستثمار أو المشاركة من اجل ان تنهض بالواقع الاقتصادي وان تستطيع تسديد رواتب موظفيهاعلى الاقل".

وأوضح أن "الاسواق المركزية مشمولة بنظام إعادة الهيكلة وان ٤٠ سوقاً منتشرة في عموم المحافظات تتجه الوزارة نحو استثمارها وتفعيل دور القطاع الخاص فيها".

وطالبت اللجنة الاقتصادية النيابية، وزارة التجارة بحل شركتي الاسواق المركزية واستيراد السيارات ودمج العاملين فيها بشركات آخرى.

وبين ان "المطالبة بحل الشركة العامة للسيارات التابعة للوزارة لا يمكن تطبيقها، لانها شركة تمويل ذاتي رابحة وليست خاسرة مثل شركة الأسواق المركزية".

في غضون ذلك تعاقدت وزارة التجارة مع شركة مصرية لتزويدها بـ٢٥ ألف طن من مادة الزيوت النباتية لتوزيعها ضمن مفردات البطاقة التموينية للعام الحالي.

وقال مدير العلاقات الاقتصادية الخارجية بوزارة التجارة هاشم حاتم لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز)، أن وزارة التجارة تعاقدت مع شركة مصرية تدعى أرما لتزويدها بـ٢٥ ألف طن من مادة الزيوت النباتية ذات جودة عالية لتوزيعها ضمن مفردات البطاقة التموينية للعام الحالي"، مشيراً الى أن "من المقرر ان تكفي تلك الكمية المستوردة من الزيوت حاجة البلاد لمدة ثلاثة أشهر".

وأضاف حاتم أنه "من المنتظر أن تصل أول شحنة من تلك الكمية من الزيوت إلى العراق عن طريق ميناء ام قصر بالبصرة في الـ٢٣ من الشهر الجاري"، مبيناً أن "إبرام العقد يأتي في إطار دعم العراق لمصر على خلفية تردي أوضاعه الاقتصادية".

وزاد بالقول أن "الطاقة الإنتاجية للشركة المصرية التي تعاقدت معها الوزارة لا تغطي حاجة العراق من مادة الزيت لذا فإن الوزارة اتجهت الى التعاقد مع شركات تركية وأرجنتينية لتوفير المتبقي من حاجة البلاد لتلك المادة".

ونوه المسؤول بوزارة التجارة الى "توجيه الوزارة الدعوة لجميع الشركات المصرية لزيارة العراق والتعرف على الفرص الاستثمارية وعلى المناقصات الخاصة بالبطاقة التموينية لتوريد موادها وخاصة الزيت والسكر للبلاد كون مصر من أهم منتجي تلك المادتين".

تنمية القطاع الخاص في العراق

□ علي عبد الكريم الجابري

تميز أداء القطاع الخاص خلال سنوات ما قبل عام ٢٠٠٣ بمحدودية المشاركة في الأنشطة الاقتصادية، والصناعية والزراعية، وفي حركة البناء والتشييد والعمران، والدخول في مجالات الاستثمار التجاري والخدمات المالية والمصرفية، ورغم أن القطاع الخاص سعى إلى مواكبة التطورات الاقتصادية وما تفرضه من تطوير القدرات التكنولوجيا والإنتاجية والتنافسية، إلا أن التشريعات والقوانين المنظمة للشؤون الاقتصادية والتشغيلية حجمت من نشاطه، الأمر الذي شجع على هجرة المستثمرين ورؤوس أموالهم خارج البلاد، وقد نتج عن ذلك المحدودية في نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي أو القدرة على استيعاب المشتغلين أو فاعليته في تعزيز النمو الاقتصادي.

أولا: مفهوم القطاع الخاص

إن المقصود بالقطاع الخاص هو تلك الفئة الوطنية من التي تمتلك وسائل الإنتاج ويستثمرون أموالهم في قطاعات إنتاجية وخدمية ضرورية للاقتصاد الوطني، كما هو ذلك القطاع من الاقتصاد القومي الذي يقوم على أساس الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وتجري فيه عملية تخصص الموارد الإنتاجية طبقاً لما تمليه قوى السوق التلقائية وليس أرادة السلطات الحكومية العاملة، وتختلف وجهات النظر إلى القطاع الخاص وفقاً لزاوية الرؤية إليه والأهداف التي يتوقع أن يحققها والوظائف والمسؤوليات التي يمكن أن توكل أليه والتوازن القوى الاقتصادية داخل المجتمع، إذ يتسع دور القطاع الخاص في النظام الرأسمالي الذي يقوم أصلا على أساس الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ويعتبر الفرد في هذا النظام هو الوحدة الأساسية للنشاط الاقتصادي حيث يؤدي الأعمال بدافع المصلحة الخاصة وهي المحرك الأساس لهذا النشاط.

إما بالتحول إلى القطاع الخاص هو تحويل الممتلكات والأصول الحكومية إلى القطاع الخاص أو بمعنى أخر تحويل بعض المهمات والخدمات لتمارس عن طريق القطاع الخاص، أن التفكير الذي انبثق عنه اصطلاح التحول إلى القطاع الخاص لم يتوقف عند تحسين أداء أجهزة المشروعات العامة بل تعدى تلك إلى المطالبة بعودتها لتدار وفقاً لأساليب أدارة الأعمال ولتمارس من خلال القطاع الخاص الذي يعزز الحريات الاقتصادية ويعمل على رفع كفاءة الأداء والتخفيف من الأعباء التي تتحملها الخزينة العامة للدولة.

وهكذا يمكن للقطاع الخاص أن يساهم في عملية التنمية من خلال ما يأتي:-

١. المساهمة في التخفيف من حدة التضخم الملازم لعملية التنمية الاقتصادية من خلال العمل في إنتاج المواد الغذائية والصناعات التحويلية الحقيقية وبالتالي تأمين تدفق السلع الاستهلاكية إلى الأسواق وبالتالي التخفيف من حدة التضخم.

٢. تسهيل اهتمام الحكومة بصناعات الأساس أو الصناعات الإستراتيجية اللازمة لعملية التنمية.

٣. يساهم القطاع الخاص من خلال مشاريعه ومجالات العمل التي يوفرها في امتصاص جزء من البطالة خاصة وان مشاريعه ذات كثافة عمل عالية ولا تحتاج إلى تأهيل.

ثانياً: التحديات التي تواجه نمو القطاع الخاص

يواجه القطاع الخاص في العراق صعوبات ومعوقات تحد من تطوره ونمو طاقاته الإنتاجية وترفع من تكاليفه الإنتاجية وتضعف من قدرته التنافسية، إذ أكدت لجنة تنمية القطاع الخاص في وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي في تقريرها وجود جملة من الصعوبات والمعوقات قسمت إلى مجموعتين:-

المجموعة الأولى:- التحديات الداخلية المركبة من ضعف واختلاف الجوانب الإدارية والقانونية والقضائية ومن قصور البنية التحتية والخدمات الأساسية بالإضافة إلى تحديات ذاتية تتعلق بضعف التنظيمات المؤسسية للقطاع الخاص.

المجموعة الثانية:- تحديات خارجية أبرزها متطلبات العولمة والتحديات المتعلقة بتكنولوجيا الإنتاج وأساليب التسويق والنفاذ إلى الأسواق الخارجية.

وفي إطار ذلك باتت ملامح الدعوة الجديدة في التوجه نحو الاقتصاد الحر عبر آليات عدة منها الية التحول نحو القطاع الخاص بغية خلق بيئة اقتصادية تسمح بدور أوسع للقطاع الخاص في إدارة الشأن الاقتصادي معززة بجملة من الحجج المنطقية المتعلقة بتحسين كفاءة الأداء الاقتصادي وشيوع أجواء الإبداع وتعزيز القدرة التنافسية وتنويع الاستثمارات وتشجيعها إلا أن التحول للقطاع الخاص يتعرض العديد من المشاكل أهما:-

١. المشكلات القانونية إذ يستدعي التحول إلى تهيئة الأطر والأنظمة التشريعية التي تحاول الحكومات نقل ملكية المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص.

٢. مشكلة التقييم أو تحديد قيمة المؤسسة بالأسعار السائدة في الأسواق فإذا تم تحديد قيمة مرتفعة للمؤسسة فان ذلك يؤدي إلى عزوف المستثمرين وإذا تم تحديد قيمة اقل من القيمة الحقيقية بمؤسسة فان ذلك يؤدي إلى ضياع الأموال على المؤسسة وعلى الحكومة ويتم حل المشكلة من خلال اتباع نظام المزادات أو بيع المؤسسة على دفعات بغية التكيف مع السوق وتمكين الحكومة من الحصول على سعر انسب.

٣. ضعف التمويل اللازم لإعادة الهيكلة المادية والفنية وتخفيف عبء ديونها الخارجية لعدد من الشركات لتنمية عائداتها وجعلها أكثر جاذبية للمستثمرين.

٤. المواقف المعارضة للخصخصة من قبل إدارات المؤسسات العامة بسبب التخوف من تسريح الموظفين مما تسبب في ظاهرة تردد السلطات الحكومية إزاء الخصخصة.

٥. نقص الكفاءة لدى المسؤولين عن تنفيذ الخصخصة مما يؤدي إلى مشاكل في تسويق الشركات المراد خصخصتها وعدم توفير المعلومات الكافية للمستثمرين.

٦. توقف المشروعات الصناعية الخاصة بسبب التدمير منذ الحرب والى الوقت الحالي.

٧. انعدام الأمن واستهداف الرأسماليين والتجار، بالخطف أو القتل .

٨. وجدت هذه الرأسمالية في بلدان الجوار على الأقل مساحة من الاستقرار والأمان وبيئة أكثر جاذبية لاستثماراتها ونشاطها بعيداً، عن أوضاع العراق، وما يؤكد ذلك هو حجم استثمارات العراقيين في البلدان المجاورة وخاصة العربية.

٩. تفشي ظواهر الفساد والمحسوبية والحزبية ومنع تأثيرها حيث هذه الظواهر موجودة وواضحة للعيان وقد كشفتها مختلف وسائل الأعلام العراقية وبعض نواب الجمعية الوطنية ومفوضية النزاهة العراقية، حيث أن هذه الظواهر منتشرة بدرجة كبيرة مابين دول العالم إلا أن نسبتها تتفاوت بصورة كبيرة مابين الدولة وأخرى، في حين نجد تأثيرها السلبي البالغ في أقطار معينة نجد تضاؤلها وانعدام تأثيرها في دول متقدمة أخرى.